مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: نظريات ضبط وتوجيه العنف السياسي من قبل الدولة وتطبيقها على حالة العراق
اسم الكاتب: م. نواف عبدالقادر جواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7884
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3iprivate issue.248

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

نظريات ضبط وتوجيه العنف السياسي من قبل الدولة وتطبيقها على حالة العراق

Theories of controlling and directing political violence by the state and applying it to the case of Iraq

Nawaf AbdulQader Jawad [a]
Tikrit University/ College of Political Science [a]

م. نواف عبدالقادر جواد*[1] [a]
جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية[a]

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 7. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
- political violence
- Theories of controlling
- State
- Iraq
- directing political violence

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: "Political violence is a complex global phenomenon with political, economic, social, cultural and psychological dimensions, familiar to all human societies, to varying degrees and in different forms, with overlapping causes that differ according to the nature of societies, cultures and historical stages. In such cases, political violence can be committed by individuals against the state. Or others, and by a group against other groups in society, or by the state at the internal or external level. Given that political violence is a dynamic phenomenon, many ideas and theories emerged that tried to draw the necessary mechanisms and methods to contain and deal with it, in a way that reduces its size and repercussions, which threaten political stability and development, and which can be applied to the case of Iraq, especially since its theorists believed that political violence may be Sometimes a historical inevitability. In this context, the only way, to achieve political and social changes.

*Corresponding Author: Nawaf AbdulQader Jawad, E-Mail:Nawaf_89@tu.edu.iq, Tel:xxx , Affiliation: Tikrit University / College of Political Science

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 7 حزيران/2023
-النشر المباشر: 30 أيلول/2023

الكلمات المفتاحية:
-العنف السياسي
- نظريات
- ضبط العنف
- الدولة
- العراق

الخلاصة: إن العنف السياسي ظاهرة عالمية معقدة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية، مألوفة لجميع المجتمعات البشرية، بدرجات متفاوتة وبأَشكال مختلفة، ذات أسباب متداخلة تختلف تبعًا لطبيعة المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية، في مثل هذه الحالات، يمكن أن يُرتكب العنف السياسي من قبل الأَفراد ضد الدولة أَو غيرهم، ومن قبل جماعة ضد مجموعات أُخرى في المجتمع، أَو من قبل الدولة على المستوى الداخلي أو الخارجي. بالنظر إلى أَن العنف السياسي ظاهرة ديناميكية، قد ظهرت العديد من الأفكار والنظريات التي حاولت وضع الآليات والأَساليب اللازمة لاحتوائها والتعاطي معها، وبما يقلل حجمها وتداعياتها، المهددة للاستقرار السياسي والتنمية، والتي يمكن أَن تطبق مع حالة العراق، سيما وأَن منظروها آمنوا بأَن العنف السياسي قد يعد أَحيانًا حتمية تاريخية. في هذا السياق، والسبيل الوحيد، لتحقيق التغييرات السياسية والاجتماعية.

المقدمة:

من الواضح بأَن العنف وعلى وجه الخصوص (العنف السياسي) الذي يُبرر له أَحيانًا قد انحسر في الوقت الذي اتضح بأنه لم يؤد في الحالات التي أثبت فيها نجاحه بالهيمنة على السلطة وإلى تشييد نسق مجتمعي يتخلى تمامًا عنه وعن استعمال القوة كواسطة لتسيير شؤون الأَفراد. ولربما لن نجانب الصواب إن قلنا بوجود خشية مفرطة لدى المجتمعات المعاصرة تجاه المواقف أو التحركات التي يشوبها عنفًا أو تلويحًا به، فتطور وسائل التواصل البشري الرقمية وسرعة انتشار المعلومة وبلوغ الصورة بمديات بعيدة أَسهما في جعل مستويات تحمل المجتمعات لمظاهر العنف السياسي عند أَدنى مستوى، إذ لم تعد تبدو طبيعية بل إنها أفعال مدانة على الصعيد الأَخلاقي تستدعي قوانينًا مغلظة لردعها. وفي بلد كالعراق يمر بحالة متأخرة من الانتقال الديمقراطي، يشهد عند الأَزمات بين الحين والآخر أعمال احتجاجية عنيفة كقطع الطرقات والاعتصامات في الساحات العامة ومحاولة تعطيل عمل المؤسسات الحكومية وإغلاق المنشآت الاقتصادية، للمطالبة بإسهام حكومي أَكبر في احتواء المشاكل الاقتصادية عبر تبني خطوات جدية لتوسيع دائرة فرص العمل، إذ تبدو هذه الأعمال لدى بعض النخب السياسية الحزبية والأطراف الاجتماعية والنقابية مبررة لكونها ترنو لتحقيق المطالب

المشروعة. إيمانًا منها بأن العنف السياسي، عنفًا جماعيًا يدافع عن الحريات والعدالة الاجتماعية والتنمية وبذا يكون أداة مشروعة تتناغم مع الأُسس الديمقراطية.

أولًا: أهمية الدراسة: تتجلى الأهمية النظرية للبحث بموضوعه الذي يعد من المواضيع المعاصرة التي باتت تشكل نقطة مهمة في صعيد الدراسات الإنسانية، كونها تتناول النظريات التي وضعها علماء السياسة المساهمة في ضبط وتوجيه العنف السياسي داخل المجتمعات، بما يحفظ أَمنها واستقراراها، أَما الأهمية التطبيقية للدراسة، فتتأتى في أنموذج الدراسة (العراق) بعد عام 2003، إذ تكشف عن أهمية اتخاذ السلطة السياسية بعض الخطوات، لدرء الخطر الوجودي للدولة الذي يتهدد أَحيانًا بسبب الفعل السياسي العنيف.

ثانيًا: أهداف الدراسة: إن الهدف الأساس، هو التعريف بالنظريات السياسية التي أَقرت الخطر الشامل للعنف السياسي والوقوف على الدور الذي يمكن أَن تمارسه أَدوات السلطة، لمنع تدفقه في البناء الاجتماعي العراقي.

ثالثًا: مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في ظاهرة العنف السياسي المعقدة، الذي بات يشكل خطرًا محدقًا بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا سيما في ظل تراجع مركزية الدولة كنتيجة للتدفق المعلوماتي عبر الفضاء الرقمي المفتوح، فهناك أثرٌ مُتعاظمٌ لدور الإعلام الرقمي في إثارة الفوضى المبطنة بدعاوى المواطنة وتشكيل القيم السياسية، والمطالبة بعملية الإصلاح والتغيير في الدول، وهذا ما يحتاج إلى التحليل والإجابة من خلال الدراسة عن عدة تساؤلات كما يلي:

1- ما هو العنف السياسي؟

2- ما هي آليات السيطرة على العنف السياسي في العراق ومتطلبات احتوائه من قبل الدولة ؟

هذه التساؤلات حملتها مشكلة الدراسة، لتكون الشيء المراد التعمق به لغرض إثباته أو نفيه.

رابعًا: فرضية الدَراسة:- تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية (إن للدولة العراقية إمكانية تطبيق النظريات الخاصة بإيقاف تمدد العنف في المجتمع السياسي، التي وطدت دعائمها الدولة الحديثة والمعاصرة في أُوروبا، بما يحفظ مقتضيات الديمقراطية والحكم التمثيلي أَمام الموقف الداعم للعنف السياسي كأداة مشروعة في السياسة)؛ وسيتم من خلال هذه الدراسة الإستفاضة في الدراسة والتحليل لبرهنة صحتها من عدمها أَو إِثباتها أَو نفيها.

خامسًا: مناهج الدراسة: إن طرائق البحث العلمي تحتاج إلى تحديد منهج لأيّةِ دراسةٍ يُرادُ البحث فيها بدقة، إذ يُعدُّ تحديد المنهج من أولى مُتطلبات البحث العلمي؛ كونهُ المرشدُ أو المفتاح للدراسة، ومن هذا المنطلق كان هناك حرصٌ على اعتماد المنهج الامبريقي الذي يستند على الدراسات التاريخية حول تطور مسارات العنف السياسي في الدولة الحديثة والمعاصرة، أما المنهج الثاني فهو المنهج المعياري الذي يتمثل بالنظريات الفلسفية التي وضعت نماذج لاحتواء العنف والسيطرة عليه، بتحويله إلى قوة تخدم غايات السلم مع الاعتراف له بوجه من المشروعية المحدودة، النظريات التي رفضت أن يكون مفهوم السلطة وإدارة الحكم مقترنًا باستخدام العنف أو التهديد به. وننهي بحثنا ببعض الملاحظات عن التحكم بالعنف في مظهريه، المجتمعي والسياسي، في مجتمع متحول نحو الديمقراطية كالمجتمع العراقي.

سادسًا: هيكلية الدراسة: من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة، ولغرض معالجة مشكلتها والوصول إلى هدفها، تم تقسيمها الى مطلبين إضافة إلى المقدمة والخاتمة. وقد تناول المطلب الأول مفهوم العنف السياسي أما المطلب الثاني: فقد تطرقتُ فيه لنماذج ونظريات تحكم الدولة بالعنف السياسي، كقوة ضبط لآليات المجتمع، وختامًا الوصول إلى نهاية البحث بالخاتمة، المتضمنة أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، والمقترحات التي تمثل إسهامًا متواضعًا في البحث العلمي.

المطلب الأول: تأصيل نظري مفاهيمي للعنف السياسي وضروبه

عند منطقة التقاطع بين السياسة بمفهومها الواسع والعنف بمعناه الواسع كذلك، فالسياسة لا تكون عنفًا بالضرورة، والعنف ليس بالضرورة أن يكون سياسيًا، غير أن هناك منطقة تتلاقى فيها السياسة بالعنف، وذلك عندما يصبح العنف أداة لتنفيذ غاية سياسية. والعنف بهذا المفهوم هو مجموعة أفعال تعمل على توليد حالة من القلق وعدم الاستقرار في المجتمع.

أَولًا: تعريف العنف السياسي:

يعد العنف نزعة ملازمة للطبيعة البشرية، تلجأ إليه بعض الجماعات السياسية، يستهدفون من خلاله حمل الآخرين على السير في الوجهة التي يريدونها، للهيمنة على السلطة أَو إجبارها على الاعتراف بمصالحهم أَو ربما تحقيقًا لطموحاتهم الانفصالية في حالات خاصة، لذا استدعت الضرورة ضبطه بموجب نصوص الدساتير والقوانين بمعايير ليكون إلى حدٍ ما "مقبولًا"، من قبل الحكومات أَو الأفراد.[1]

لقد جرى التركيز في الدراسات السابقة على العنف السياسي الذي تمارسه الجماعات من أَحزاب أَو تجمعات مدنية، وتجريم أفعالها، من دون الاهتمام بالعنف الخاص بالسلطة، وإن اعتمدته الأَخيرة كإِستراتيجية للحفاظ على النظام السياسي. ولكن مع مرور الوقت بدأت تلك الأفكار تتغير بظهور نماذج لسياسات النظم القائمة على العنف في سبعينيات القرن الماضي، حيث بدأ الاتجاه نحو دراسة عنف السلطة وتأثيراته، بعد أن كان الظن أن العنف ينبع من جماعات خارجة عن القانون فقط، ويُمارس خارج إِطار أَدوات السلطة السياسية، فجرى التوصل إلى أنه في أحيان كثيرة ينبثق العنف من الأنظمة السياسية نفسها، ساعية الوصول إِلى نتائج نفسية آنية سريعة.[2]

إِن العنف السياسي مرتبط بالحصول على السلطة أو الاحتفاظ بها، وآلية للتعبير عن الرأي أو الموقف السياسي، أو بهدف الحصول على الشرعية، أو النظر إليه كونه أداة للانتصار السياسي على الخصوم أو المعارضين. وعلى الرغم من تعدد التعاريف للعنف السياسي، فإن هناك شبه إجماع بين أغلبية المهتمين بظاهرة العنف على أنه سياسيًا، عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية، على الرغم من التباين الموجود في تحديد نوعية هذه الأهداف وطبيعتها وخصائص القوى المرتبطة بها[3]. كما أنه نوع من أنواع العنف الداخلي الذي يحيط بالسلطة ويتميز بالإعلانية والجماعية والرمزية، أو هو الذي يوظف بهدف إنشاء وضع سياسي معين، أو الحصول على مكاسب سياسية كتغيير حكم قائم أو التمرد أو محاولة الاغتيال والانقلاب أو الاعتقالات السياسية أو أَحداث شغب مصحوبة بالاعتداءات على الأَشخاص والممتلكات. وبذلك يصنف إِلى عنف حكومي، صادر عن السلطة تجاه المعارضين أَو تجاه فئات معينة؛ وآخر غير حكومي، يمثل ردود أَفعال على العنف السلطوي، وفق مخطط أيديولوجي متعمد.[4]

للعنف السياسي عدد من التعريفات، منها ما يُحصر في جماعات العنف، مقابل ما هو أشمل من ذلك، أي التركيز على فعل العنف ذاته. فالعنف السياسي يعرفه "هندريش تبل" أنه "اللجوء إلى القوة أو التدمير ضد الأفراد أو الأشياء، واللجوء إلى قوة يحظرها القانون، لإحداث تغير في السياسة أو في النظام أو شخوصه، ولذلك فإنه موجه أيضًا لإحداث تغيرات في مراكز الأفراد في المجتمع"[5]. ويعرفه "هارولد نييبرغ" "بأَنه استعمال القوة المادية، بالأفعال التدميرية والتخريبية المتسببة بالضرر الجسماني والخسائر، والموجهة نحو ضحايا أو أَهداف يختارها الخصوم، لإنزال الأذى بالأشخاص والممتلكات" .[6]

كما يعرفه "لينبورغ" "جميع الأَعمال الخارجة عن النظام المتسببة بالتدمير أو الإصابات، آثارها ونطاقها واختيارها بعناية وضحاياها وظروف تنفيذها ذات مدلولات سياسية، أَي أن الأَفعال ترمي إلى تغيير سلوكيات الآخرين كمساومة لها تأثير على النظم الاجتماعية"[7]، بينما اتجه "جونسون تشارلمز" في كتاب التغيير الثوري إلى عد العنف السياسي كجانب من جوانب الثورة وأن محاولات فصل مفاهيم الثورة عن القيام بعمل أو أعمال عديدة للعنف هي محاولة غير موفقة، فالثورة عنده تمثل استمرارية للسلوك العنيف، ولكن من غير الممكن اعتماد التعريف هذا لعموميته وما ينجم عنه من نتائج لا يمكن التسليم بها.[8]

ويعرف "مصطفى توفيق" العنف السياسي "هو توظيف العنف لخلق أَوضاع سياسية معينة ومكاسب سياسية، بما في ذلك تغيير نظام الحكم"، وبهذا المعنى يشير توفيق إِلى أَن نشاط العنف السياسي ذو نوعين من حيث المصدر؛ عنف السلطة وعنف الجماعات التي تعارضها[9]. وقد توصل "حسنين إبراهيم" إِلى أنه "سلوك يقوم على أَساس استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات، وشكله السياسي هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية، كما إِنه استخدام فعلي للقوة والتهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأَبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم"[10]، أَما "محمد الرزن" "يعتقد بأَن العنف السياسي "استخدام جماعي أو فردي علني أو منظم، بهدف تحقيق غايات ذات طابع سياسي يرتبط بأزمات تعود إِلى أَوضاع اقتصادية أو ثقافية أو سياسية".[11]

مما تقدم يمكن القول بأَن النظام السياسي قد يلجأ إلى ممارسة العنف ضد المواطنين أو مجموعات معينة من أَجل البقاء في السلطة وإِضعاف القوى المعارضة، وبذا يسمى العنف السياسي الحكومي، والذي يتسبب بموجات من المواجهة المفتوحة في المجتمع، حيث يلجأ الأَخير إِلى توجيه العنف الجماعي ضد النظام السياسي أَو بعض رموزه، ويهدف عادة إِلى الضغط على النظام تلبية لمطالبه، كالعدالة في توزيع الثروة أو المشاركة في صناعة القرار أو لإكراه النظام على التخلي عن القرارات والسياسات التي تبناها أَو على وشك أن يتبناها[12]. ومن الملاحظ أَيضًا بأَن الأَنظمة السياسية الديموقراطية تحتكم إِلى ضوابط وقيود قانونية للعنف السياسي الحكومي، إضافة إلى وجود مؤسسات تمكّن القوى المختلفة من إيصال مطالبها والتعبير عن رغباتها دون الحاجة إلى العنف. أَما في الأنظمة السياسية الاستبدادية، غالبًا ما تُنتهك القوانين العادية بقوانين الطوارئ التي تمكّن النظام الحاكم من تنفيذ العنف الحكومي. في ظل هذه الأنظمة، تؤدي الزيادة في العنف الحكومي إلى

انخفاض، أَو ربما انهاء وجود العنف غير الحكومي، وبالتالي فإن العلاقة بين العنف الحكومي وغير الحكومي هي إما علاقة مباشرة إيجابية؛ أَو ارتباط سلبي.[13]

ثانيًا: تصنيفات العنف السياسي:

إنَّ العنف السياسي يعد من الظواهر المركبة لها جوانبها السلوكية والاجتماعية والثقافية والسياسية، عرفتها جميع المجتمعات الإنسانية بدرجات متباينة، الفوارق بينها في أسباب اندلاعها ومستوياتها فحسب، لقد رصدت دراسات علم الاجتماع السياسي المعاصر أَنماط ثلاثة للعنف السياسي، تعكس كل منها طبيعة الأَنظمة السياسية والمجتمعات التي تنتشر فيها بالإضافة إلى انتظام العلاقة مع السلطة[14]، في مقدمتها العنف السياسي الأَولي الجمعي، نواته الصلبة الخصومات بين الجماعات المحلية التي تربطها اتحادات بسيطة أَو تنتمي إلى القطاعات المهنية، أَو تلك الفئات التي تشعر بالخوف المتواصل من العنف الذي تمارسه جماعات منظمة، والمرتبطة بعلاقات عصبوية تضامنية، تعيش على أَراضي متنازع عليها أو تلك التي تتعاضد داخل مجموعات دينية، تنخرط في علاقة تآزرية قوية ضمن بنية ثقافية اجتماعية مضادة، غير منسجمة مع جماعات عصبوية أُخرى، تعتقد بأَن الإساءة لأَفرادها خطر وجودي يتهدد كيانها برمته، يتسم العنف السياسي الجمعي الأَولي بجملة من الخصائص، منها بأَنه يتسع ضمن حيز محلي ضيق، أَبعاده وأَهدافه السياسية محدودة على المدى البعيد، ولا يعبر عنها على هيئة مطالب سياسية علنية واضحة، وبالتالي هم ضحايا لوعي سياسي زائف.[15]

أما النمط الثاني من العنف السياسي يطلق عليه العنف السياسي الإرتكاسي، والذي يتشارك صفة الوقوع في النطاق الضيق مع الشكل السابق، بيد أنه يقوم على أَساس المواجهة بين ممثلي السلطة السياسية والعناصر المحلية أَو الجماعات المتشكلة من أَفراد تنظيمهم غير محكم، للتعبير عن رفضهم التدابير التي لزمتها السلطة الحاكمة، والسياسات التي حددت بها مصير تلك الجماعات، معتقدين بأَنها جردتهم من حقوقهم المكتسبة التي تمتعوا بها سابقًا، أَي تصدر حوادث العنف في مجملها عن جماعات تبدو وكأَنها مرتبطة بالماضي، مدركة بأَن لا مناص من قبول الواقع[16]، يفتقد هذا الشكل للتخطيط والأَهداف الموضوعية، وقد تمارس وسائل الاتصال السياسي دورًا محوريًا في خلقه، بنقلها الأَخبار المتواترة للاضطرابات وأَعمال العنف في مناطق أُخرى. قد تأُسس السلطات السياسية لهذا العنف، على إثر اتخاذها لبعض الإجراءات المثيرة للتوتر لانتزاع حالة القلق الكامنة لدى الأَفراد بخلق درجات عليا من التكيف، كي لا يبدو بأَنهم فعلهم ثوري قابل للتطور إلى تداعيات من المحتمل تسعى إلى تغيير السلطة السياسية والنظام ككل.[17]

إن السيطرة على العنف الإرتكاسي أَحكمته الرقابة الرصينة على حركة الجموع للدولة الحديثة والمعاصرة في الدول السلطوية وشبه السلطوية، بعد استحداثها للأَجهزة الأَمنية المؤلفة من شبكات معقدة من المخبرين، مشكلين من أَجل ذلك قوة ردع قومية، تُشيع العامل الوطني في المجال العام. وإن لم تُفلح الأَجهزة المناطة بها الرقابة في منع العنف الجماعي والفردي واستبعاده من الحياة اليومية، فإنها تتمكن بالمقابل، في الحد من أثر الأشكال القديمة من الاحتجاجات، وفي منع تطوّرها إلى ثورات شعبية تطالب بالتغيير الجذري الشامل.[18]

أما النمط الثالث من العنف السياسي، فهو العنف السياسي الجمعي المعاصر الذي يبلغ مدى واسعًا، ينجم عن أَسباب موضوعية كنتيجة لغياب اتساق البنية الاجتماعية، ويعبر عن نفسه خلافًا للنمطين السابقين من خلال انتظام الأَفراد في تجمعات واتحادات متشعبة التراتيبية وكذا الأَشكال التنظيمية في إِدارتها، متهيئة للعمل السياسي لها أَهدافها ووسائلها المحددة وإِطارًا واضحًا نسبيًا، وتعتمد على الفعل الجمعي التي تستعرض به القوة غير العنيفة في جوهرها[19]، ويمكن أن يتخذ أَيضًا شكل الإضرابات والتظاهرات العنيفة، كما يمكن أَن يتخذ أشكالًا أَكثرُ حدةً وعنفًا، كتغيير الأَنظمة السياسية عبر الثورات والانقلابات أَو حروب العصابات. ولأن الفاعلين فيها يعدون أنفسهم مكافحين من أجل حقوقهم التي يستحقونها. لذا، هم يتطلعون إلى إِحداث تغييرات في موازين القوة لتوزيع السلطة بما يضمن لهم مواقع داخلها .[20]

المطلب الثاني: جذور العنف السياسي في العراق وآليات ضبطه

أَولًا: الخط التطوري للتنظيم الاجتماعي والسياسي العراقي:

تتولى الدولة تمكين الجماعة من اعتناق إجماعي لقيم جوهرية على نحو غير مفكر فيه، في حين يتأسس المجتمع على تصوّر فرداني للمصلحة المشتركة التي تنجم عن بحث واعٍ من الأفراد عن صيغ من التوافق بعضهم مع بعض داخل المجتمع، ومن التسوية بين مصالحهم الشخصية ومصالح غيرهم من الشركاء في المجتمع. ومن ثم، يكون اتحادهم بأقرانهم في المجتمع طوعيًا لا تفرضه عليهم لا أعراف الجماعة ولا تقاليدها مهما كانت ضاربة في القدم، بل هي نتاج لأَزمنة من التطوّر الثقافي والاتفاق السياسي المتمايز.[21]

وإِذا ما استعرضنا الخط التطوري للجماعة والمجتمع المدني والسياسي العراقي وجذور العنف السياسي، سنجد بأَن منحنيات العنف السياسي والعنف عمومًا في العراق، حيث تثبت الوقائع وجود اتجاه نحو الانخفاض في بعض الأَحيان، مع التطوّر في قدرة الدولة الحديثة والمعاصرة على التحكم فيه وإِدماج قطاعات مجتمعية واسعة في مؤسساتها المرتبطة بالدورة السياسية والاقتصادية، ولكن في حقيقة الأمر هذه التطورات لم تستأصل

العنف تمامًا من الحياة السياسية، ويمكن أَن تعزى أَسباب ذلك من خلال متابعة العلاقة القائمة بين الفرد الدولة[22]، إذ تمتع العراق بالاستقلالية كغالبية أَجزاء الإمبراطورية العثمانية في الشؤون الإدارية والاقتصادية والمالية، من نتائجه، أَن أَصبحت السيطرة الإدارية الفعلية بيد الوجهاء والزعماء القبليين في الأَرياف والمدن، الذين اعتادوا ممارسة العنف لاستحصال الموارد، كما مارسوه بمعناه السياسي لتثبيت حقهم في الإدارة ضمن قواعدهم المحلية من السلطات العثمانية .[23]

جرت محاولات لتحديث للمجتمع العراقي بدايات القرن العشرين، إذ بدأَت تتبلور تساؤلات وحالة من عدم الرضا عن الأَفكار القديمة المسلم بها، وأَخذ الناس يرتبطون أَكثر بالمدن والجهات الرسمية بدلًا من استعداء السلطة. ولكن الأَغلبية الساحقة من سكان الريف، هيمن عليهم مستوى خاص من الأَفكار الموروثة، من الولاء والكراهية، مما أَعاقت نمو الوعي الوطني كما كانت تحديًا دائمًا لأَية سلطة مركزية في العراق، مما اضطر الدولة العراقية إِلى استهداف خفض معدلات العنف السياسي والسيطرة عليه، باحتكار العنف "المشروع" والتلويح باستخدامه ضد كل فرد من رعاياها، لتحقيق القبول السكاني بأَن الدولة لها السلطة المطلقة وأَن مؤسساتها تمثل الأَدوات الشرعية للقرارات السياسية[24]. وبتعبير آخر، لا يمكن للدولة أَن تتعايش مع هرمية السلطة البدائية في المجتمع العراقي. أَي اتبعت سياسة تفكيك الروابط الوشائجية الدافعة للعنف بالعنف السياسي، للإِحاطة بالفرد والتي تضاعفت في حقب معينة بشكل غير معقول، من خلال أَجهزتها الأمنية ومؤسساتها السياسية، لمنعه من أن يتحوّل إِلى خطر وجودي على الأَنظمة السياسية المتعاقبة لكنها، أَفرزت عنف جمعي، تجسد بالانقلابات العسكرية والحروب الداخلية والصراعات السياسية والمعاقبة الجماعية، فقد شاعت حالات العنف السياسي بين العشائر والدولة المركزية حتى تم اخضاعها بالعمليات العسكرية.[25]

بعد التغيير عام 1958، ازدادت حدة العنف السياسي باستمرار الصراعات السياسية التي أَدت إِلى انقسام الولاءات الحزبية، داخل المجتمع السياسي العراقي، تجلت بالصدامات الدموية بين الجمهور السياسي لتلك الأَحزاب، والعنف الذي كانت تمارسه الدولة نفسها في قمع الاحتجاجات العلنية، وعنف الأَحكام القضائية تجاه المعارضين لصيانة النظام والحفاظ عليه، وعنف المجموعات الدينية، لم تكن الدولة الحامية للمجتمعات ضد العنف فحسب، بل كانت مصدرًا له وفاعلًا رئيسًا فيه أَيضًا. وقد استمرت تلك الحالة، بعد الانقلابات المتواترة التي أَعقبت الانقلاب في عام 1963 وما تبعها من أَنظمة لغاية اليوم.[26]

بناءً على السياق الاجتماعي والسياسي في العراق الذي تم تقديمه، يمكن أن يُرصد، بأَنه قد أعقب عهد المجتمع العراقي عهد الجماعة. وهذه الأخيرة اتسمت بالإرادة الاجتماعية بعدِّها، عادات ودين أما عهد المجتمع، فتميزَ بالإرادة الاجتماعية بوصفها اتفاقًا، سياسًا عراقيًا ورأي عام. ولكل عهد في العراق له شكل من التنظيم الاجتماعي للحياة المشتركة ينسجم معه ونوع النشاط الذي يغلب عليه، ونمط التفكير الطاغي فيه؛ إذ في عهد الجماعة، كان الاقتصاد العائلي هو الغالب، ويمارس معظم أفرادها الرعي والزراعة. أما المجتمع الذي تشكل بعد قيام الدولة العراقية الحديثة، فغلب عليه النشاط المتعلّق بالتجارة والصناعة[27]. كما نحت الجماعة، إلى الانحلال والتفكك كلما أدرك أعضاؤها أن مصالحهم خاصة بهم وليست مقترنة بمصالح الجماعة التي ينتمون إليها. أما المجتمع، قد أَرقته باستمرار معضلة الاستقرار والسلم الداخلي؛ إذ تعين عليه الظفر بطريقة تمكنه من تجاوز الصراعات التي أَوجدها تضاد المصالح والعقلنة الحسابية لاستراتيجيات شخصية، ما يعني أَقامت شكل جديد من الرابطة الاجتماعية، من دون العودة إلى نظام الوحدة الصلبة والاندماج الاجتماعي التلقائي المتأتية من العُرف ومن الحضور الدائم للماضي الأبدي الذي ميز عهد الجماعة في العراق .[28]

ثانيًا: نظريات ضبط العنف السياسي وتطبيقها على حالة العراق:

وبينما يعد العنف السياسي ظاهرة رافقت التأريخ السياسي العراقي المعاصر، واجهت الجماعات في الماضي العنف من الخارج أَو تضامنت مع الجماعات الأُخرى التي كانت معادية لها. ومع ذلك، مع ظهور المجتمع السياسي العراقي الحديث والمعاصر، وظهور الفرد نفسه ككيان منفصل، ومصدر كل سلطة أخلاقية وإرادة حرة، أَصبح العنف السياسي خطرًا يهدد الجماعات، ويضرب كياناتهم من الخارج، سيما وإن المجموعات التقليدية لها طرقها الخاصة في حل النزاعات بين أَفرادها، مثل التحكيم من قبل كبار السن وكبار الشخصيات في المجموعة، وكذلك الهيكل الهرمي وتوزيع الأدوار داخل المجموعة عوضًا عن أَجهزة السلطة[29]، ومن خلال الإمعان في الهيكلية البنيوية للنظم السياسية في العراق، يمكن النظر إلى إن العنف السياسي البنائي أو الخفي النابع من تجذر الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، حيث التكامل الوطني منحسر داخل المجتمع، بالإضافة إلى سعي بعض الجماعات نيل حقوقها على حساب الكيان المعنوي للدولة، وغياب العدالة الاجتماعية، وحرمان فئات معينة داخل المجتمع من الحقوق السياسية، وعدم توفير الحاجات الأساسية، لقطاعات عريضة من المواطنين، والإحساس بالتبعية على المستوى الخارجي[30]. وبهذا المعنى إن العنف السياسي في العراق، أَحيانًا عنف كامن في البنية الاقتصادية والسياسية

والثقافية للمجتمع. وفي ذلك تمييز له من العنف المعلن، وهو الذي يتم التعبير عنه بممارسات وسلوكيات ملموسة. إذًا حالات العنف السياسي في العراق بنيوية معبرة عن توزيع غير متكافئ للنفوذ وحظوظ الحياة ناهيك عن توزيع الأَدوار داخل هياكل السلطة، وإذا ما أَنشدت الدولة العراقية اليوم حسر العنف السياسي، يتوجب على مؤسساتها، تتبع مسيرة التطور البنائي للدولة في أُوروبا والتي مرت بذات التجربة العراقية.[31]

وفقًا لما تقدم يمكن التعرض إلى أَبرز نظريات ضبط الدولة للعنف السياسي، بالاتجاه الذي يضمن غايات تحقق مقتضى الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي وتوطيد أَركان الدولة العراقية وتأمين سيطرتها عبر ما يلي:[32]

1: تعزيز موقف الدولة بالعنف المشروع:

إن الرغبة البشرية بامتلاك القوة غير قابلة للإشباع والمساواة، هي من الأسباب الرئيسة التي تخلق الحافز نحو العنف السياسي، سيما في ظل غياب دولة قوية ونظام سياسي عتيد ينصاع له الأَفراد. فشعورهم بانعدام الأمن والخطر الذي يهدد كيانهم هو في الوقت نفسه، نتيجة وسبب في استدامة العنف بمحتواه الواسع.

يقع على عاتق الدولة العراقية غرس القيم التي تنبذ العنف الطبيعي في المجتمع، وتقوية روابط التعاقد الإجتماعي الموقن بالتخلي للسلطة عن الحق في استخدام القوة وتقدير الأَدوات والوسائل لضمان حقهِ بالبقاء والدفاع عنه، فإنه بموافقة الفرد العراقي وانخراطه في العقد الاجتماعي[33] ، إذ تحتكر الدولة بين أَدواتها ذلك العنف المتعقل المضاد والمعقول الذي يغير مجرى العنف الطبيعي ويكسر دوائره. وتنقله من الطبيعة حيث يكون اعتباطيًا وعشوائيًا، إلى المؤسسات الدولتية حيث يُعقلن ويُضبط بالقانون، من دون التلويح به على نحوٍ مستمر تجاه المواطنين، ودون أَن يكون تعبيرًا عن نزعات ذاتية والتعصب الفردي، إنما كمَهمة إدارية تطبق بعملية محسوبة متزنة وفق قواعد بيروقراطية وتنظيم مُحكم وتوزيع للأَدوار، من دون الحاجة إلى فاعلين غير منضبطين، بل إلى موظفين متخصصين ينفّذون خطط معدّة سلفًا، ويتولون تنفيذ أَجزاء منها من دون أن يكون أي منهم الفاعل الرئيس أو حلقة الوصل المركزية بين التخطيط والنتيجة .[34]

فالعنف في عصر الدولة المعاصرة غدا عنفًا منظمًا وليس شخصيًا، لا يزول من السياسة وإن تغيرت أشكاله، فعلى الدولة العراقية تجريد الأَطراف غير الحكومية من نفوذهم ومن أَسباب القوّة، وتضمن سلامة مواطنيها وأَمنهم بإنفاذ القانون في داخل مؤسساتها وبحمايتها لحدود الجماعة السياسية في الخارج. وبهذا لا يمكن ردع العنف الجماعي والعنف الفردي وضمان الامتثال للمعايير والقوانين إلا من خلال التهديد بالعقاب

وتطبيقه على المخالفين[35]. ومن هذه الوجهة يمثل أيضًا فقدان التحكم بالعنف السياسي أو ارتخاء قبضة الدولة العراقية على المجتمع، تراجعًا لفاعليتها الزجرية، ويهدّد بخطر نشوب الفوضى ولا يمكن إبعاد هذا الخطر نهائيًا؛ إذ يظل دائمًا قابلًا للبروز، وتظل مشاعر التوجس والخوف المنتجة للعنف السياسي قائمة لأن الطبيعة البشرية لا تتغير، ولا يمكن من ثم التغلب على العنف السياسي إلا بالصرامة المتواصلة حياله، لما يتسم به الوضع الإنساني من اختلال تجاهه.[36]

من الواضح بأَن الإنضباط شرطًا أَساسيًا لإنجاز وظائف، الأَجهزة الحكومية العراقية البيروقراطية الإدارية والمؤسسات العسكرية والاقتصادية؛ إذ يسود توزيع الأَدوار وتقسيم العمل، وتنفيذ الأوامر بشكل دقيق مخطط له، بعيدًا عن الاعتبارات المرتبطة بالآراء الشخصية للمكلفين بالإنجاز، وما يميز هذه الآلية للتحكم بالعنف السياسي، إنها من الممكن أَن تطوّر الخبرات والقدرات المعرفية لأَجهزة الدولة العراقية عبر الممارسة المرسخة للموضوعية الصلبة، الخلاقة للطواعية المنظمة والعقلانية للفرد العراقي .[37]

2: التدريب الذاتي للمجتمع العراقي وتحقيق الوفرة الاقتصادية:

وفيه لا تكون البنية الاجتماعية العراقية مفروضة على المجتمع من الخارج، وإنما تكون حصيلة لمساقات من التطوّر العفوي والتلقائي التدريجي بموجب منظومات تعاون معيارية تساندها سياقات أَخلاقية تتشكل من خلال التفاعلات الاجتماعية بين الأَفراد المتحررين من هواجس الخوف. حينئذٍ، يتحصل النظام الاجتماعي على الفاعلية والنجاعة عبر مسارات الاندماج الاجتماعي، بما يحتويه من عادات وأعراف وقيم تفرض الرقابة الذاتية وأَصناف من الضبط الاجتماعي غير المحدّد بموجب القانون العراقي .[38]

إن تفعيل التنشئة الأَخلاقية للفرد العراقي بداية من التعليم الموجه، والاندماج الاجتماعي يشكلان، آلية فاعلة تُضاف إلى الرخاء والوفرة في الموارد للتحكم بالعنف السياسي. فإنشاء معايير سلوكية في العلاقات الاجتماعية، وتربية الأَبناء وتطوير مشاعرهم الأخلاقية، تُرسّخ فيهم العزوف عن العنف، وتنمي قدرتهم على الضبط الذاتي والتفاعل الأخلاقي مع غيرهم، وتجعلهم حريصين من تلقاء أَنفسهم على تطابق معايير تحقق في النهاية جزءًا من البنية النفسية الحاكمة لسلوكهم.[39]

إن تكرار موجات العنف السياسي في العراق، قد يمكن أَن نفسره لعدم تبني الدولة العراقية برامج اقتصادية تنموية تحقق مستويات مقبولة من الوفرة والرفاه، يقودان إلى التخلص من الاستغلال الذي يشعر الفرد العراقي بممارسته من قبل طبقة ضئيلة العدد، فالاتجاه الوظيفي قد فسر العنف السياسي بوجود حالة من العجز في

أَبنية النظم السياسية غير القادرة على اتمام وظائفها بفاعلية، ومن ثَم تفقد القدرة على التأقلم والتكيف مع التغيرات الجديدة التي قد يكون مصدرها داخليًّا أوخارجيًّا[40]، والتي تتضمن المزيد من الضغوط على النظام السياسي ولذلك قد يلجأ الأَخير إلى القوة والإكراه لمقاومة هذه الضغوط والتحكم فيها، بما يؤدي إلى يتضاعف شعور المواطنين بتدهور شرعيته ومن ثم يزداد انخراطهم في أعمال العنف السياسي المضاد له.

وبهذا المعنى إن وظيفة الحكم تتغير، من الإكراه الخارجي إلى آليات للتنظيم وللضبط الذاتي، أَي انصياع وخضوع الأَفراد طوعًا للنظام هو الذي ينتج الأوامر التي تفرض واجب الطاعة، حيث تغني المشروعية الحكم عن اللجوء المستمر إلى القوة القسرية والعنف السياسي للحصول على الطاعة[41]. لذلك، يمكن للعنف والإكراه أن يكونا في حالة كمون خلف الصورة، دون أن يضعفا من قدرة الحكومة على السيطرة. وإفقاد مؤسسات السلطة القدرة على السيطرة حينما تصبح مشروعيتها والزامية قراراتها موضع تساؤلات، وتفتقد قوة الآليات الذاتية للضبط، ويغدو حينها النظام السياسي العراقي مضطرًا على استخدام العنف ليحافظ على ديمومته وعلى استجابة المحكومين له. وفي هذه الحالة يكون العنف السياسي للدولة وعنف المتظاهرين الناقمين حيال النظام يرونه فاقدًا للشرعية، مؤشرًا على فقدان الدولة التحكم بالعنف والسيطرة عليه .[42]

الخاتمة:

لا يبتعد العنف كثيرًا في الحقل السياسي عن العنف الجماعي، من حيث المنطلق، فكلاهما ذا جذور قيمية؛ ولكن العنف السياسي له قطب رحى رئيس يدور حوله وهو السلطة السياسية، فهو إِما من السلطة تجاه غيرها، أَو من غيرها إليها، على اعتبار إِن العنف السياسي، إحدى آليات إدارة الصراع وحسمه، من خلال التأثير في سلوك الآخرين، إما لحثهم على تنفيذ عمل ما مفيد للطرف الذي يمارس القوة أَو ثنيهم عن عمل يضر بالطرف الذي يمارس القوة أَيضًا.

لا بد من الإقرار بأَن الدولة العراقية، قاومت العنف في داخلها، وحاولت التصدي له من خلال الاستئثار بأَسباب القوة والعنف ووسائلهما التي كانت في حوزة الفرد، وبفضل إِنهاء عزلة المناطق الآهلة بالناس غدا من الممكن السيطرة على النطاق الجغرافي، ومع جعل الأَفراد في مواجهة مباشرة مع نفوذ الدولة وتنظيماتها الإدارية، تطور التنظيم الإداري والبيروقراطي، والتقسيم الاجتماعي للعمل، وتقويض البنى التقليدية للمجتمع العراقي القديم، مثل العائلة التقليدية والقبيلة والعشيرة والطائفة والجماعة، التي كانت، قبل ظهور التنظيمات الحديثة، ملاذًا آمنًا يحتمي بها الفرد العراقي من السلطة. فعلى الصعيد المعياري، من الممكن التمييز بين أَنموذجين

أَساسين في تنظيم تحكم الدولة بالعنف السياسي: الأَول، الذي عزى إلى الدولة، الحائزة على نفوذ أَقوى من ذلك الذي يمتلكه الفرد، أَي لها دورًا محوريًا في ردع التلويح باستخدام العنف السياسي وفرض السلم. أَما الثاني، فيعّول على قدرة المجتمعات على تنظيمها الذاتي من خلال الآليات الاجتماعية للاندماج والضبط الذاتي وقوى السوق الاقتصادية.

الاستنتاجات:

1- يتميز مفهوم العنف السياسي بطابعه الأَدواتي، حيث إنه قريب من القدرة على مستوى الناحية الظاهراتية، خاصة وأَن أَدوات العنف، قد صُمِمت واستُخدمت لمضاعفة القدرة الطبيعية للدولة على أن تحل محل القوى التقليدية في المجتمع ما قبل الدولة.

2- إن جوهر العلاقة السياسية هي السيطرة بين الحاكم والمحكوم، وتتجلى من خلال رابطة الأَمر ثم الطاعة، فالسلطة السياسية ما هي إلا قبل كل شيء، قسرٌ، وإكراه، ويظل العنف السياسي إحدى آلياتها للتحكم بالعنف الجمعي من خلال جمع أَدواته لدى أجهزتها، وحينئذ يكون مشروعًا. بشرط عدم السيطرة على إرادة الإنسان ومنعه من القدرة على الكلام والاحتجاج، حينها ستكون انحرافًا بطبيعة السلطة المعاصرة وانتفاءً للسياسة.

3- تقتضي السلطة المعاصرة وإدارة الحكم المعاصرة للتحكم بالعنف السياسي عبر الإرتكاز على التدبير العلمي وبراغماتية سياقات التأقلم مع الأَوضاع، والذي يهدف إلى حصر المظاهر المؤذية ضمن دوائر ضيقة وفي درجات مقبولة، من خلال منظومات تضبط العلاقة بين آليات السلطة والفرد. أي صناعة ذوات طيعة متعاونة ومنضبطة.

4- إن المجتمع لا يعيش عنفًا فرديًا خالصًا وإنما عنف مجتمعي مشترك، أَي أَن الإشكالية ليست ببساطة عنف أَفراد منعزلين وإنما هي عنف بنيوي لنظم ومؤسسات ممتدة اجتماعيًا، حيث يتم التركيز على الشكليات دون المضامين مما يتيه الجهود البحثية مثل التركيز على عنف الجماعات الاجتماعية لا عنف النظام الاجتماعي القائم نفسه، وبالتالي يجد الباحثون في العنف أنفسهم لا يتعاملون مع ظاهرة فردية محدودة وإنما مع إشكالية مجتمعية ثقافية بنيوية متشابكة متبادلة التأثير والتأثر، على اعتبار أن العنف مشكلة مجتمعية أخلاقية ترجع أساسًا إلى تراجع القيم الاجتماعية داخل المجتمع، وتتطلب مواجهتها مشاركة جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام نظرًا لشدة تأثيرها على الفرد.

5- من بين تداعيات العنف السياسي القضاء على الثقة بين القوى السياسية، ويعدم كل فرص الالتقاء بين القوى المتصارعة حتى أَنه لا يتيح الفرصة لوجود قواسم مشتركة بين الجانبين، وتوفر هذه الظاهرة روافد جديدة للصراع السياسي والعنف السياسي كما أنه من الممكن أن تلجأ بعض التيارات السياسية للاستقواء بقوى خارجية لمساندتها، ويؤدي ذلك إلى فقدان الشعب لثقته بالنظام الحاكم نتيجة لعدم قدرته على المحافظة على وحدة وتماسك المجتمع، ومن ثم يضعف الولاء للوطن ويُنتج مناخًا يتسم بالاحتقان بين كل قوى المجتمع، ومن النتائج السلبية التي يفرزها العنف السياسي أيضًا سقوط أعداد هائلة من الضحايا وخسائر جسيمة في الممتلكات، وصعود الحركات والأقليات المطالبة بالهوية، كما أن انتشار العنف السياسي أحيانًا يؤدي إلى انفصال بعض الجماعات عن الدولة الأم مكونة بذلك تكتلًا سياسيًّا جديدًا.

6- إن غياب الاستقرار السياسي في حد ذاته كفيل بإحداث أجواء ينعدم فيها الاستقرار الاقتصادي، وعندما تزداد وتيرة العنف السياسي تضعف قدرة الدولة على وضع برامج للتنمية أو حتى مجرد إحداث تغيير نوعي في البنى الاقتصادية، ونتيجة لذلك تهرب رؤوس الأموال إلى الخارج وتضعف حركة الاستثمارات المباشرة، فتقل رؤوس الأموال المستثمرة وتزيد معها الأزمات الهيكلية، وتوجه الحكومة جزءًا كبيرًا من الموازنة إلى الأجهزة الأمنية لمواجهة الأوضاع الأمنية على حساب التعليم والصحة والنقل وتتوقف عجلة التصنيع، وتقل القدرة على التصدير فيما تزيد الواردات، وتتعرض الدولة إلى عجز مزمن في ميزان المدفوعات، فتلجأ للاقتراض والاستدانة وهنا تتكرس التبعية للخارج.

التوصيات:

1- لتقليص نسبة العنف السياسي، على الدولة العراقية، تبني مشروعًا قوامه فلسفة إنسانية تنويرية تدعو إلى التسامح واحترام حقوق الإنسان، ونشر ثقافة علمية تؤكد وحدة الجماعة العراقية، وتدافع عن عقلانية نفعية تفترض شكلًا من الموازنة بين العقل والأَخلاق واعتبارات الوفرة والربح والخسارة من جهة.

2- إن فرض القانون من الدولة العراقية ضروريًا، لأَن الضبط كيانًا ينبع من الذات القاصرة في بعض الأحيان عن التنظيم الكافي للتفاعلات بين أفراد الجماعة. لكن الدولة لن تغدو حينئذٍ ذلك الجهاز المطلق النفوذ وذا الطابع الخارجي، إنما مأسسة الآليات الاجتماعية التي تنشأ من خلالها أشكال لتنظيم التفاعلات الاجتماعية التي توجّهها غايات ومصالح متضاربة، لكنها تمثل، في الوقت نفسه، قوى تمكين للنمو الاجتماعي، إذا كان العراقيون قادرون على التعلم، سيكون عندها من الممكن جعل العلاقات الاجتماعية في البلاد أَكثر سلمية، من

خلال تثبيت علاقات التعاون وترسيخها، وتحفيز قوى الضبط الذاتي لدى الأفراد، ووفق هذه الوجهة، يكون التحكّم بالعنف من خلال توجيه الأهواء خدمة لأغراض فردية، كالتجارة والربح والإنتاج والمنافسة والسعي إلى التفوق؛ وهو ما يوطد على نحو غير مباشر أَواصر التعاون الاجتماعي.

3- تقليص اتساع الفجوة بين ما يتوقعه المواطن العراقي وبين ما يحصل عليه فعلًا أو اتساع التناقض بين برمج النظام السياسي وممارساته، وبدورها تقود نحو الإحباط، الذي يخلق البيئة الاجتماعية التي تحتضن العنف، إذ حينها يكون تعبيرًا ووسيلةً تُمارس، وأداة ضغط تهدف إلى رفض سياسة النظام السياسي، كرد فعل للدفاع عن الذات ومحاولة لاستعادة الحقوق، وفي مقدمتها حق المشاركة في السلطة ومنع احتكارها وتأسيس نظام الدولة على شرعية واضحة تحظى بالإجماع الشعبي.

4- عدم حرمان الأَفراد العراقيين من حرية التعبير وإبداء الرأي، والمشاركة في القضايا التي تهمهم، وتضيق قنوات الحوار وأيضًا ممارسة أعمال القمع وتقييد الحريات العامة، وعدم الاعتراف بحق الاختلاف مع باقي القوى الاجتماعية، وغلق كل منافذ الحوار معها، لتجنب مشاعر السخط والإحساس بالظلم، وإيجاد فئات يمكن أن تكون أحد أدوات العنف السياسي، ذلك أن الاستبداد في جوهره يعزل الناس قسرًا ويقصيهم عن المشاركة في الشأن العام، وهو البذرة التي تنبت التطرف، فضيق الحوار وعدم الاعتراف بالتعبير الشرعي يعد أحد أهم الأسباب المحركة للعنف، كذلك فإن غياب التقاليد الخاصة بالممارسة الديموقراطية والتي تدور حول إمكانية التعبير باستخدام الوسائل السياسية غير العنيفة، إضافة إلى ضعف المعارضة السياسية في حالة استخدام القمع لفترات طويلة وبالتالي عدم قدرتها على تقديم بدائل ممكنة لما هو قائم، ومن ثَم يجعل العنف السياسي هو البديل المتاح سواء من جانب الجماهير الساعية لإحداث التغيير أم من جانب القابضين على السلطة السياسية في المجتمع من أجل الحفاظ على الوضع القائم.

5- تفعيل دور المجتمع المدني، لأَن غيابه يعد من بوادر فشل الدولة الوطنية في تحقيق مطالب شعوبها وعلى جميع الأصعدة، ويتمثل ذلك سياسيًا في فقدان الشرعية وغياب الديموقراطية والمشاركة السياسية الفعالة والتعددية، مما يؤدي في النهاية إلى توفير الأَسباب الوجودية للعنف السياسي.

6- تحقيق العدالة الاجتماعية وتفعيل برامج التنمية الاقتصادية لتحقيق مطالب المواطنين، فإن اتساع حجم التفاوت الطبقي وعجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين وفشلها في إدارة الأزمات المجتمعية، يعد تهديدًا بالعنف السياسي.

7- على الحكومة العراقية التشديد على منع العنف العشوائي الذي قد تمارسه أَجهزة الأمن خارج الإطار القانوني، وإقصاء فكرة الثأر والقصاص الشخصي. كجزء من تعهد الدولة بالقيام بوظائفها في فرض النظام وإقامة منظومة عدالة قضائية فاعلة، ومراقبة العلاقات الاجتماعية من خلال تحكيم القانون، وبالتدريج، يفقد العنف السياسي الصورة التي كان عليها في الذهنية الشعبية؛ وعدم النظر إليه كجزء من الحياة أو خيار لحل المشكلات إذا تعذرت خيارات أُخرى.

Conclusion:

Violence in the political field is not far from collective violence, in terms of starting point, as both have value roots. But political violence has a main molar pole that revolves around it, which is the political power. It is either from power towards others, or from others to it, given that political violence is one of the mechanisms for managing and resolving conflict, by influencing the behavior of others, either to urge them to carry out an action. Beneficial to the party exercising the force or dissuading them from an action that is detrimental to the party exercising the force as well.

It must be recognized that the Iraqi state resisted violence within it, and tried to confront it by monopolizing the causes of force and violence and their means that were in the possession of the individual, and thanks to ending the isolation of people-populated areas, it became possible to control the geographical scope, and with making individuals in direct confrontation with The influence of the state and its administrative organizations, the development of the administrative and bureaucratic organization, the social division of labor, and the undermining of the traditional structures of the old Iraqi society, such as the traditional family, the tribe, the clan, the sect, and the community, which were, before the advent of modern organizations, a safe haven for the Iraqi individual from power. On the normative level, it is possible to distinguish between two basic models in organizing state control over political violence: the first, which is attributed to the state, which has stronger influence than that of the individual, i.e. it has a pivotal role in deterring threats to use political violence and imposing peace. The second is based on the ability of societies to self-regulate through social mechanisms of integration, self-regulation and economic market forces.

الهوامش:

1. . أبو راس محمد الشافعي، نظم الحكم المعاصرة دراسة مقارنة في أصول النظم السياسية (القاهرة: عالم الكتب، 1984)، ص11.
2. المصدر نفسه، ص13.
3. جابرييل آلموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص22.
4. المصدر نفسه، ص24.
5. حسن صعب، علم السياسة، ط9 (بيروت: دار العلم للملايين، 1999)، ص21.
6. جابرييل آلموند، مصدر سبق ذكره، ص33.
7. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2015)، ص38.
8. المصدر نفسه، ص45.
9. علي الدين هلال، "النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير"، مجلة علم النفس السياسي، العدد 90 (تونس: 2013)، ص15.
10. المصدر نفسه، ص16.
11. المصدر نفسه، ص21.
12. روبرت ماكيفر، العنف السياسي: فلسفته، أُصوله، أَبعاده (بيروت: دار المسيرة، 2014)، ص28.
13. المصدر نفسه، ص53.
14. حسنين توفيق فؤاد، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (القاهرة: دار التنوير، 1995) ص60.
15. المصدر نفسه، ص71.
16. روبرت ماكيفر، مصدر سبق ذكره، ص55.
17. عبدالحميد أحمد أَبو سليمان، العنف وإدارة الصراع (القاهرة: مركز المعارف، 2010)، ص23.
18. المصدر نفسه، ص28.
19. برهان غليون، "العلاقة والمجتمع في العراق بعد عام 2003"، مجلة التربية، العدد 22 (مسقط: 2018)، ص69.
20. المصدر نفسه، ص72.
21. روبرت ماكيفر، مصدر سبق ذكره، ص76.
22. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر (بغداد: دار ومكتبة المجلة، 2020)، ص28.
23. المصدر نفسه، ص41.
24. عضيد داويشه ،العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال (النجف: مركز الرافدين للحوار)، ص19.
25. فوزي منصور، "علاقة الوظيفة التوزيعية بالعنف السياسي في العراق"، مركز الإمارات للدراسات، العدد 39 (أَبو ظبي: 2019)، ص92.
26. أحمد حليم، موجز تاريخ العراق الحديث: 1920–1958 (بيروت دار ابن خلدون، 2006)، ص40.
27. عضيد داويشه، مصدر سبق ذكره، ص51.
28. أحمد حليم، مصدر سبق ذكره، ص57.

29. ماكس فبير، العلم والسياسة بوصفها حرفة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص264.
30. فراس عزيز، " الطريق إلى العدالة الاجتماعية في العراق"، مجلة الجيل، العدد 21 (بيروت: 2014)، ص63.
31. المصدر نفسه، ص68.
32. نوار عبدالحميد، "الاستبعاد الاجتماعي في العراق والحراك المجتمعي"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد 53-54 (الأردن: 2017)، ص60.
33. المصدر نفسه، ص65.
34. المصدر نفسه، ص67.
35. سامي عبدالغفار، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة (بيروت: العربي للنشر والتوزيع، 2013)، ص39.
36. المصدر نفسه، ص43.
37. فراس عزيز، مصدر سبق ذكره، ص87.
38. ناصر جابي، العنف السياسي ومسارات التنمية في العراق (القاهرة: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2015)، ص81.
39. المصدر نفسه، ص83.
40. محمد الحوراني، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل نظرية الحرمان النسبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص90.
41. المصدر نفسه، ص96.
42. ناصر جابي، مصدر سبق ذكره، ص63.

المصادر:

أولًا: الكتب:

1. محمد الشافعي، أبو راس. نظم الحكم المعاصرة دراسة مقارنة في أصول النظم السياسية (القاهرة: عالم الكتب، 1984).
2. حليم، أحمد. موجز تاريخ العراق الحديث: 1920-1958 (بيروت دار ابن خلدون، 2006).
3. آلموند، جابرييل. السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998).
4. صعب، حسن. علم السياسة، ط9 (بيروت: دار العلم للملايين، 1999).
5. الكيالي وآخرون، عبدالوهاب. موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2015).
6. أحمد أبو سليمان، عبدالحميد. العنف وإدارة الصراع (القاهرة: مركز المعارف، 2010).
7. داويشه، عضيد. العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال (النجف: مركز الرافدين للحوار).
8. توفيق فؤاد، حسنين. ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (القاهرة: دار التنوير، 1995).
9. مار، فيبي. تاريخ العراق المعاصر (بغداد: دار ومكتبة المجلة، 2020).

10. منصور، فوزي. "علاقة الوظيفة التوزيعية بالعنف السياسي في العراق"، مركز الإمارات للدراسات، العدد 39 (أبو ظبي: 2019).

11. ماكيفر، روبرت. العنف السياسي: فلسفته، أُصوله، أَبعاده (بيروت: دار المسيرة، 2014).

12. عبدالغفار، سامي. العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة (بيروت: العربي للنشر والتوزيع، 2013).

13. عزيز، فراس. " الطريق إلى العدالة الاجتماعية في العراق"، مجلة الجيل، العدد 21 (بيروت: 2014).

14. فبير، ماكس. العلم والسياسة بوصفها حرفة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

15. جابي، ناصر. العنف السياسي ومسارات التنمية في العراق (القاهرة: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2015).

ثانيًا: <u>الدوريات</u>:

1. غليون، برهان. "العلاقة والمجتمع في العراق بعد عام 2003"، مجلة التربية، العدد 22 (مسقط: 2018).

2. هلال، علي الدين. "النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير"، مجلة علم النفس السياسي، العدد 90 (تونس: 2013).

3. الحوراني، محمد. الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل نظرية الحرمان النسبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

4. عبدالحميد، نوار. "الاستبعاد الاجتماعي في العراق والحراك المجتمعي"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد 53-54 (الأردن: 2017).

Sources:

First: Books:

1. Muhammad Al-Shafi'i, Abu Ras. Contemporary Governance Systems: A Comparative Study in the Origins of Political Systems (Cairo: Alam al-Kutub, 1984).

2. Halim, Ahmed. A Brief History of Modern Iraq: 1920-1958 (Beirut, Dar Ibn Khaldun, 2006).

3. Almond, Gabriel. Comparative Politics in Our Present Time: A Global View (Amman: Al-Dar Al-Ahliyya Publishing and Distribution, 1998).

4. Difficult, good. Political Science, 9th ed. (Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Millain, 1999).

5. Al-Kayyali et al., Abdel-Wahab. Encyclopedia of Politics (Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing, 2015).

6. Ahmed Abu Suleiman, Abdul Hamid. Violence and Conflict Management (Cairo: Knowledge Center, 2010).

7. Dawisheh, Adheed. Iraq: A Political History from Independence to Occupation (Najaf: Al-Rafidain Center for Dialogue).

8. Tawfiq Fouad, Hassanein. The phenomenon of political violence in Arab regimes (Cairo: Dar Al-Tanweer, 1995).

9. Marr, Phoebe. Contemporary History of Iraq (Baghdad: Al-Majallah House and Library, 2020).

10. Mansour, Fawzi. "The Relationship of the Distributive Function to Political Violence in Iraq," Emirates Center for Studies, No. 39 (Abu Dhabi: 2019).

11. McIver, Robert. Political violence: its philosophy, origins, and dimensions (Beirut: Dar Al-Masirah, 2014).

12. Abdel Ghaffar, Sami. The relationship between state and society in the Arab countries: the public sphere and citizenship (Beirut: Al-Arabi Publishing and Distribution, 2013).

13. Aziz, Firas. "The Path to Social Justice in Iraq," Al-Jeel Magazine, No. 21 (Beirut: 2014).

14. Faber, Max. Science and Politics as a Craft (Beirut: Arab Organization for Translation, 2011).

15. Gabi, Nasser. Political Violence and Development Paths in Iraq (Cairo: Rosa Luxemburg Foundation, 2015).

Second: Periodicals:

1. Ghalioun, Burhan. "Relationship and Society in Iraq after 2003," Education Magazine, No. 22 (Muscat: 2018).

2. Hilal, Ali Al-Din. "Arab Political Systems: Issues of Continuity and Change," Journal of Political Psychology, No. 90 (Tunisia: 2013).

3. Al-Hourani, Muhammad. Social Exclusion and Popular Revolutions: An Attempt to Understand in Light of a Modified Model of Relative Deprivation Theory (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2013).

4. Abdul Hamid, Nawar. "Social exclusion in Iraq and community mobility," Jordanian Journal of Social Sciences, No. 53-54 (Jordan: 2017).